الفصل الرابع

الضغوط على الديمقراطية

"الديمقراطية أسوأ صور الحكم
إلا بالنسبة للأنظمة الأخرى التي
حاولت أن تنهج مسارها بين الحين والآخر"
وينستون تشيرشيل

يبدو أن الديمقراطية الألمانية لا تزال بعيدة أشد البعد عن نموذج "الهوس بأوباما" وحملات المشاركة السياسية. ويتزايد عدد الألمان الذين بدأوا يشككون في كونهم يعيشون في أحد أفضل الأنظمة السياسية في العالم، وتقوي الأزمة المالية في أغلب الظن هذا الشعور. وتظهر دراسة صادرة عن مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية أن ثلث الألمان يرون أن الديمقراطية لا تسير في الاتجاه الصحيح، بل إن تلك النسبة بلغت ستين بالمائة في شرق ألمانيا. فنظراً "للقضايا الكبرى" مثل تغير المناخ والعدالة الاجتماعية والتحول الديمغرافي يشتد الانطباع بأن النظام السياسي ليس أهلاً لمواجهة تلك التحديات، أي أن الديمقراطية

لم تعد "تقدم" جديداً. بذلك تخطئ الديمقراطية أحد أهم ركائز مصداقيتها، تحديداً شرعية النتيجة، وهو ما عبر عنه المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول بعبارته السديدة: "المهم النتيجة في النهاية". وذكر ربع الشريحة التي خضعت للاستبيانات أنهم "صاروا لا يريدون الديمقراطية بشكلها الحالي". ويظهر ضعف المشاركة الانتخابية والخروج المتزايد للأعضاء من الأحزاب السياسية والمنظمات الكبرى (رغم إعادة توحيد ألمانيا) أن ذلك إنما يعبر عن صور حية لاتجاه سائد وليس مجرد تصوير لوضع بعينه. فرغم أن معارضي الديمقراطية قليلون، لكن الغير راضيين على الديمقراطية بشكلها الحالي كثيرون.

ديمقراطيون غير سعداء

لا يزال العاطلون لفترات طويلة ومستحقي إعانات البطالة "هارتس 4" والعمالة سيئة التأهيل هي المسؤولة عن التبرم من الديمقراطية، فنتائج الاستبيانات شديدة السوء بالنسبة لتلك الشريحة، بل وكذلك المهاجرون من الجيلين الثاني والثالث الذين يعانون من الاغتراب الثقافي. وتجذب تبعات العولمة وتزايد تكاليف الطاقة الطبقة المتوسطة أيضاً إلى مركز دوامة الهبوط، ليتزايد الشك وسط المجتمع في قدرة النظام على التحمل. وتظهر بعض الاستبيانات بنسب تصل إلى 90 بالمائة أن الألمان يرون الأحزاب الديمقراطية غير قادرة على حل المشكلات الصعبة، بل إن الجميع يرى أن النخبة يهمها في المقام الأول مصالحها الخاصة، ومنها جزء من الإدارة المعرضة عن الدولة والديمقراطية.

تلقى الديمقراطية كشكل من أشكال الدولة استحساناً في كافة بقاع الأرض، إلا أن الارتياب يتزايد في الواقع العملي للسياسة الديمقراطية خارج ألمانيا. أما في الاتحاد الأوروبي فإن أكثر من نصف المواطنين راضون عن أداء الديمقراطية الفعلي، حيث تصدرت فنلندا قائمة الدول بنسبة 77 بالمائة، بينما تذيلتها إيطاليا بنسبة 35 بالمائة. وتبلغ نسبة الرضا العالمية عن الديمقراطية كنظام للدولة 79 بالمائة، بينما تقل نسبة الرضا عن الواقع العملي بواقع عشرة بالمائة. وقد وصلت نسبة الرضا عن الديمقراطية في الدول الاسكندنافية إلى 90 بالمائة، وإلى 50 بالمائة في دول شرق أوروبا (صربيا 43، روسيا 39)، مع العلم أن صورة الديمقراطية التي يستند إليها الخاضعون للاستبيان ليست دائماً

واضحة. ويعكس التفاوت بين القبول العام للديمقراطية كنظام للدولة والرضا عن ممارستها (نسبة عدم الرضا في ألمانيا 48 بالمائة) مدى التباعد الكبير بين القوى السياسية والمواطنين.

ولا يدل اختفاء الثقة في الديمقراطية على وجود اتجاهات سلطوية أو شعبوية فحسب، بل يعكس قلة حيلة النخبة السياسية وعجزها عن التعامل مع مشكلات المستقبل بمصداقية والشروع في تحولات مقنِعة. لذلك ينبغي أخذ التآكل الداخلي للديمقراطية مأخذ الجد، لأنه يعبر عن مخاوف المستقبل التي تنتاب أولئك الذين يعتبرون أنفسهم الخاسرين من التحديث، وكذلك تظهر تقييماً واقعياً لعدم معرفة النخبة القيادية ما ستؤول إليه الأمور وكيف سيبدو المستقبل. ويكمن إحساس الذين يرون أن الدولة والديمقراطية قد تخلتا عنهم على الأخص في عدم كفّ وكلائهم عن الادعاء بالاستعداد للاهتمام بأمور لم يعودوا قادرين في الحقيقة على أدائها. وتظهر الاستبيانات تخوفاً كبيراً من إجراءات الإنقاذ المختلفة التي تتخذها الدولة، وكذلك استياءً أكبر من المبالغ الخيالية التي تدفقت إلى بنوك لم تكن معروفة من قبل مطلقاً، وعدم مراعاة صغار المستثمرين وطبقة العمال في إجراءات مظلة الإنقاذ.

مثال آخر: شهد عام 2008 ارتفاعاً خيالياً في أسعار الطاقة، مما زاد من تكاليف السكن الجانبية بشكل صعّب العيش على محدودي الدخل. وانخفضت أسعار زيت التدفئة والغاز الطبيعي، لكن المشكلة لم تنتهِ بعد: ويثبت ذلك توقعات الوكالة الدولية للطاقة لعام 2013. لقد تبددت النداءات المطالبة بتعويض متوسطي ومحدودي الدخل، وهي نداءا كانت قوية إلى ذلك الوقت، فليست هناك دولة اجتماعية في العالم تستطيع أن تتحمل عبء كفالة المواطن في حالة نقصان الموارد وارتفاع أسعارها. وإذا أراد السياسيون الديمقراطيون كسب أو إعادة كسب الثقة فلا بد أن يقولوا أن الدولة لا تقدر، وأن عليها أن ترجع عن وعودها التي أعطتها في عام 2009 بعدم خفض المعاشات التقاعدية.

إن القوي هو من يحدد البرنامج السياسي ويضع جدول المهام. ولقد قدمت "الأزمة

المالية" نفسها على أزمة المناخ منذ عام 2009 تقدياً واضحاً، وبعد أن استعدت بعض دول قمة الدول الصناعية السبع الكبرى (كانت لألمانيا الريادة) منذ عدة سنوات لتبعات تغير المناخ، خلص كثير من صانعي القرار من تجمع الأزمات إلى تغيير أولوياته وإدارة الأزمات أولاً بأول وعلى التوالي – أولاً إنقاذ البنوك، ثم إصلاح المناخ. وكانت وسائل الإعلام عاملاً مهماً في اختيار القضايا. ويخضع تقييم العوامل الإخبارية في النظام الإعلامي لثلاثة اعتبارات: "الحديث مقابل القديم"، "طويل المدى مقابل قصير المدى"، "المعلن مقابل الخفي". وأصبحت تطورات الوضع الاقتصادي موضوعات مطروحة بقوة لأنها تمس محفظة نقود السواد الأعظم من المواطنين على المدى القريب، بخلاف تغير المناخ، الذي تعتبر تطوراته طويلة المدى ولا تزال غائبة وغير مفهومة لمعظم المواطنين، وترتبط في الوعي بكوارث بعيدة. لهذا السبب فلا تقع تبعات تغير المناخ في أولويات الأجندات الإعلامية. ولن يوقظ هذا الموضوع في الأذهان مرة أخرى سوى تحديث يقنع صناع القرار والصحفيين، مع العلم أن نتائج الاستبيانات تظهر أن الغالبية لديها اهتمام بالقضية.

وفي استبيان أجري بتكليف من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي عام 2009 ذكر 90 بالمائة من الشريحة التي شملها الاستبيان، التي تزيد على 26 ألف أوروبي، أن الاحترار العالمي مشكلة "خطيرة نوعاً ما" (15 بالمائة) أو "خطيرة جداً" (75 بالمائة). كما يرى 65 بالمائة أن انتقادات المشككين في خطورة تغير المناخ غير صائبة. وتصل نسبة الذين يرون أن أهمية تغير المناخ أمر غير مبالغ فيه إلى 75 بالمائة من شريحة الاستبيان في ألمانيا. يدعم هذه النتائج استبيان أجراه معهد "فورسا" لاستطلاعات الرأي عام 2009 أظهر أن الاهتمام بالبيئة يحتل مكاناً مركزياً بين مخاوف الألمان، إذ أوضحت نتائج الاستبيان أن 61 بالمائة من النساء و48 بالمائة من الرجال في شريحة الاستبيان قلقٌ من "تدهور الوضع البيئي". وللمقارنة: ذكر 47 بالمائة من النساء و27 بالمائة من الرجال أنه يخاف من حدوث أعمال إرهابية، كما أظهر 26 بالمائة من النساء و19 بالمائة من الرجال قلقه حيال فقدان وظائفهم (العدد: 1000 شخص. المصدر: شتيرن 2009).

لذلك فليس من المدهش أن يسفر استبيان المفوضية الأوروبية عام 2008 عن أن 65

بالمائة من 1534 فرداً في ألمانيا يمثلون شريحة الاستبيان يرون أولوية حماية البيئة إذا كانت تضر بالنمو الاقتصادي. كما خلص الاستقصاء الذي أجراه الفريق البحثي الذي حمل اسم "الانتخابات"، الذي أجري عام 2008 بتكليف من القناة مؤشر القناة الثانية الألمانية وشمل 1268 شخصاً ممن لهم أحقية الانتخاب في ألمانيا، إلى أن 72 بالمائة من شريحة الاستبيان تتبنى أهداف حماية المناخ رغم الأزمة المالية. ويبدو تراخي جهود الحكومة الألمانية على خلفية هذه النتائج كنوعٍ من "التعجيل بالطاعة" التي لا تتغطى بمصالح الناخبين الحقيقية. ويرى القطاع الأكبر من شريحة الأوروبيين والألمان الذين شملهم استبيان المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي أن الحكومة والشركات والصناعة هم المسؤول عن التصدي لمشكلة تغير المناخ، حيث يرى كثير من المواطنين أن على الحكومة ألا تتوانى عن إصدار قوانين وقواعد جديدة تهدف لحماية البيئة، هذا بالإضافة إلى المطالبة بتقديم دعم أكبر للطاقات المتجددة (العدد 2034. المصدر: وزارة البيئة 2008). كذلك أعرب كثير من المشاركين في الاستبيان عن موافقتهم على وضع نماذج جديدة لحركة المواصلات ودعم توفير الطاقة (العدد: 1004. المصدر: Emotion 2008).

كما تظهر دراسة استقصائية أجراها الاتحاد الأوروبي أن 87 بالمائة من الألمان و76 بالمائة من الأوروبيين في العينة الاستقصائية على استعداد لتقديم مساهمة شخصية في إجراءات حماية البيئة والمناخ، مثل تقليل استهلاك الطاقة وفصل القمامة. ومن الملفت في تلك الدراسة أن استعداد الألمان للمساهمة بشكل شخصي في حماية البيئة والمناخ يفوق استعداد الأوروبيين، كما تتضح زيادة في نشاط الشريحة العمرية ما بين 40 و 54 عاماً، حيث ذكر 30 بالمائة من الأوروبيين في تلك الشريحة أنهم "طبقوا بعض أو كثير من التدابير الهادفة لحماية البيئة في حياتهم اليومية خلال الثلاثين يوماً الماضية". إلا أن ما يدعو إلى القلق أن الشريحة العمرية الأصغر سناً (15 إلى 24 عاماً) التي تبدي ذلك الاستعداد لا تمثل سوى 16 بالمائة، لتصبح الشريحة الأصغر في عينة الاستبيان. أما بالنسبة لرأي المواطنين في الأحزاب فقد تبين أنه ليس من الأحزاب من لديه القدرة على حل المشكلة، وإن كان فربما حزبا الاتحاد المسيحي والخضر (أو ربما ائتلاف مكون منهما).

إن معوقات التحول المؤسساتية تفوق الحرص التكتيكي في الحملات الانتخابية والاتجاهات الاستقصائية أهمية. ويندرج تحت تلك المعوقات التركيبات البرلمانية والتشابك السياسي السلبي، وهي أمور تمنع الانتقال إلى المجتمع المنخفض الكربون، حتى مع توافر التكنولوجيا والموارد المالية. هنا تكتسب مشكلة تعلقية المسار أهمية في علم الاجتماع، حيث تؤدي عمليات وتطورات تبعية المسار في السياسة والاقتصاد إلى ترسخ الأخطاء القديمة وانعدام القدرة على استخلاص العبر. وينهج صناع القرار والرأي العام إجراءات والعمليات القياسية من الحالات السابقة، فيختارون استناداً عليها الأسلوب المناسب لمجابهة الأزمة. لذلك تم في التعامل مع أزمة البنوك والعمالة استثناء جميع الحلول التي كانت فرص نجاحها غير مؤكدة، واختيرت نماذج قديمة لتحديد المشكلة والتدخل لحل الأزمة. لكن تحويل المسار يتطلب إبداعاً مؤسساتياً وشبكة تخصصية شاملة، وإدماج لاعبين جدد حتى وإن صعب تقييمهم.

يهيمن هذا النهج المحافظ على أساليب التشريع وتوزيع المناصب ومواقع المسؤوليات، تماماً مثلما تتقن الأحزاب بناء الإرادة السياسية، وتتحكم الاتحادات في تضافر المصالح. وتستهدف إدارة الأزمة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إعادة حالة "الطبيعية" التي كانت سائدة قبل الأزمة. لكن الانتقال إلى نظام مجتمعي واقتصادي يحافظ على المناخ والموارد البيئية يتطلب رؤىً أكثر تعقيداً وإدارة أزمات أكثر إبداعاً. كما إن المطبخ السياسي متثاقل مثل غيره من المجالات الأخرى، ويكره التشكيك في النظم والعمليات الروتينية والصور الإرشادية القائمة و"الخرائط الكاملة الموجودة في عقول الناس". عليه أن يتسم بالمرونة حتى يكون قادراً على مواجهة تحديات تغير المناخ. ويتسم رد فعل المنظمات والنشطاء على التحديات والشكوك عادة إما بالتجاهل ونوع من دعم توجهات التصرف المترسخة، أو بالإدراك الاختياري، أي استيعاب تلك المتطلبات التي تعد مناسبة للمعرفة ونماذج التأويل والتنظيم القائمة بالفعل. إن الابتكارات التي تغيير الأسس لا تنشأ بالتشخيص السليم للأزمة والتحليل الصائب لمسبباتها، بل بفعل التوجهات ونماذج التصرف الجديدة.

وفي المقابل، يمكن إدراك سيادة مصالح الصناعة القديمة في الرأسمالية المنظمة، ويقصد

بذلك محاور الصناعة مثل التعدين وصناعة السيارات وبعض قطاعات الصناعات الكيماوية، التي تميزت بها ألمانيا وأوروبا بقوة خلال فترة "الإنتاج الشامل الفردي" بعد عام 1945، وغالباً في تحالف للمصالح مكون من اتحادات العمال والنقابات. أما مجالات الإنتاج والخدمات التي تضع أولوية للاستدامة وكفاءة الطاقة في الإنتاج والاستهلاك، مثل صناعات الطاقة الشمسية، فلها عادة ثقافات تفاوضية وتنظيمية مختلفة لا تجد لها مكاناً وسط دائرة الصناعات القديمة، حيث تريد تلك الدائرة أن تنأى بنفسها عن الأمور غير المرغوبة في الأجندة السياسية وأن تدخل مربع اللاقرار في المواقف الحرجة. ويعتبر النجاح الذي حققته شركات صناعة السيارات من خلال تجويف قرارات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمناخ، وتطبيق أو بالأحرى تمديد منحة استبدال السيارات القديمة بالجديدة أحدث الأمثلة التي تظهر قدرة جماعة الضغط في برلين وبروكسل على التنفيذ والمنع من التنفيذ.

تؤثر الأزمة في عدة قطاعات مختلفة. ويذكر مشهد سيدة الأعمال ماريا إليزابيت شيفر في ملابس العزاء ورئيس اتحادات العمال الألماني بيرتهولد هوبر، ذي الوشاح الأحمر، بأن المصالح الجزئية في صناعة السيارات، التي تشكل سوياً تحالفاً بين رأس المال والعمل، كانت حاضرة وقابلة للتنظيم بشكل يفوق المصالح البيئية. فهنا اتحاد صناعة السيارات المتحدث الدائم لدى الوزراء والمفوضين، وهناك الاتحاد الألماني للمواصلات، اتحاد ذو توجهات بيئية يخاطب بها العامة. وهنا تضافر بين محبي السيارات، وهناك القانعون من سائقي الدراجات. إن المصالح العامة التي اكتسبت صدى متميزاً ولاقت تقديراً كبيراً في دائرة سياسة البيئة وأجندة الاستدامة لا تحظى باهتمام كافٍ في عمليات التفكير والنقاش السياسي في الأزمة نظراً لثقل المصالح والاهتمامات. وتفتقر ديمقراطية التفاوض هنا إلى تمثيل المصلحة العامة.

يكفي اعتراض صناع القرار حتى يُحكَم بالفشل على الابتكارات وتغيير المسار، خاصة إذا كانت موافقتهم لازمة من الناحية السياسية والدستورية. وكلما زاد عدد "أصحاب الفيتو" وتصرفوا بشكل متجانس، ضعف احتمال تغير الوضع القائم. تلك القوى في ألمانيا

هي الشركاء في الائتلاف ممن لهم حاجة في الظهور، ورؤساء الحكومات بمخاوفهم الإقليمية، والمصالح السياسية الموازية دون تفويض رغم تمتعها بمكانة عالية مثل المحكمة الدستورية العليا أو البنك المركزي الأوروبي. وفي خضم الأزمة انقسم الائتلاف الحكومي الكبير، بينما ظل التكاتف قائماً في حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخاصة في إدارة الرئيس باراك أوباما التي جذبت جميع الأنظار بظهورها القوي.

ولم ترفع أغلبية الائتلاف الكبير في البندستاغ جودة إجراءات مجابهة الأزمة، بل تفتتت الحكومة والكتل البرلمانية وتنازعت على أمور وقضايا ثانوية، على الرغم من عدم وجود خلاف جوهري في السياسة التنظيمية. وكان ينتظر من الائتلاف الكبير أن يتصرف بشكل استباقي، أي يتخذ إجراءات غير شعبوية ويقدم اقتراحات غير مألوفة. ورغم شعار بناء الثقة "إن ألمانيا ستخرج من الأزمة أقوى مما كانت" فلم تُقدَّم وصفات أو خارطة طريق لهذا التحول، بل تصدرت حزم الإنقاذ والإنعاش الاقتصادي في سلسلة الإجراءات الغير محسوبة والحلول الوسط التي يعلم الجميع عدم كفايتها، فأغفلت الهدف الأساسي المتمثل في نزع الكربون من الاقتصاد والمجتمع.كما لم تستطع ألمانيا أن تلعب دوراً قيادياً على المستوى الدولي، لا في إطار التحالف الألماني الفرنسي، ولا كجزء من تحالف المناخ العبر أطلسي الجديد. فقد فقدت ألمانيا إلى حد بعيد دورها كمحرك لسياسة المناخ الأوروبية والعالمية الذي اكتسبته في قمة دول الثمانية المنعقدة في مدينة هايلغيندام عام 2007.

وظهر أصحاب الفيتو رؤساء حكومات الدول الذين ألقوا كلمات عن المصالح المحلية في مجمع الصناعات القديمة (شركة أوبل لديها مصانع في أربعة ولايات ألمانية، وشركة شافلر في بافاريا)، ورفعتها إلى منزلة البنوك في النظام الاقتصادي. وأدى ذلك إلى تشبث بجهود الإنقاذ في نقاط بعينها لدى الولايات ووزراء الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني، بينما أدى في أوساط الحزب المسيحي الألماني إلى رد فعل انعكاسي لسياسة الحوكمة ضد زيادة تدخل الدولة، لكنه لم يؤد إلى إيجاد بدائل مناسبة بيئياً. وهكذا أدى تداخل السياسات بين كل من الحكومة المركزية والولايات في ألمانيا مجدداً إلى

مقاطعات ذاتية رأسية وأفقية في جهاز الدولة. ولم تشهد الحالة المالية على مستوى الدولة أي تقدم عملي أو منهجي، وساد نظاما المحاصصة والتوزيع المتساوي للدعم عند تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي.

وبالإضافة إلى فشل آلية السوق أخفقت أيضاً آلية السياسة كرد فعل. وتعتبر النخبة السياسية هي المسؤولة في مثل تلك الحالات عن الفشل في العقود الماضية بسبب زيادة العلاقات العامة. ورغم تزايد حجم التواصل بشكل مستمر فإن قدرة تلك النخبة على إيضاح ما تفعل وسبب ما تفعل تزداد ضعفاً، وتُختصر سيادة الشعب في صورة ديمقراطية إعلامية، أي إيصال صور إعلامية، وبالأخص مرئية للناس. وتتنافس السياسة في هذا المضمار مع العروض الإعلامية وصور التقديم التي تملك بلا شك قيمة إمتاعية أكبر. حتى الأزمة أنتجت أيضاً الصور النمطية المعتادة، مصافحات ومنصات تنحني لها مستشارة المناخ. يتطابق ذلك مع اقتراح المشاركة الفعالة بالنظرة المجردة. نادراً ما كان عامة الناس يعرفون أكثر مما صاروا يعرفون اليوم، لكنها تجلس الآن على الأريكة أكثر من أي وقت مضى. إن "المشاركة المحسوسة" أكبر على أي حال من المشاركة الحقيقية، ويقوي هذا الوضع المختل وجود انطباع الاختصاص بكل شيء الذي يولده الأداء السياسي. وفي تلك الحالة يستطيع الشعبويون من محبي الظهور على شاشة التلفاز، سواء من اليساريين، أو قبلهم اليمينيين، "تقديم أنفسهم بصفتهم القوى التي تقف خارج عالم النخبة السياسية المغلق، وتتكلم بلسان الناس ولأجلهم، وتنجح في إعطاء هوية للكتلة عديمة الهوية في وسط المجتمع الحديث."

ويلاحظ أيضا فيما يفترض كونها ديمقراطيات راسخة وجود تحول تدريجي نحو مرحلة "ما بعد الديمقراطية"، وفي هذا يصف عالم السياسة "كولين كروتش" نهاية العالم الديمقراطي المعروف كالتالي: "بينما لا تزال المؤسسات الديمقراطية سليمة تماماً (بل ويجري تطويرها اليوم في عديد من الجوانب) تسير العمليات السياسية والحكومات باطراد في اتجاه تميزت به عصور ما قبل الديمقرطية، فيتزايد نفوذ النخبة صاحبة الامتيازات، مما ينتج عنه تهاوي مشروع المساواة." كروتش، الاجتماعي الديمقراطي

المتوجّع، قصد بذلك النخبة الاقتصادية، "الفُجّر" (شبيغل 8/ 2009) الذين أهدروا قروضاً كثيرة دون أن يكتسب قادة الدولة وقائدات الأحزاب في المقابل من ذلك وجاهة تستحق الذكر.

ماذا سيتلو الديمقراطية؟ "لقد تركنا فكرة حكم الشعب وراءنا إلى حد بعيد، لنضع أفكار الحكم نفسها موضع تساؤل." يستند هذا النوع من الفوضوية على شعبوية لا تقيد قوة التلاعب وفساد النخبة الاقتصادية، وتحتفل بالطعام والقمار – عودة سلفيو برلسكوني المشينة دليل على ذلك – في الوقت الذي يدهس فيه الفارس المتألق الدستور بقدميه ويتعامل مع الدولة الإيطالية كأنها متجر يستحل كل ما فيه. أمام كواليس التلفاز والاستاد تعمل الأحزاب دون أعضاء، ويسفسط خبراء العلاقات العامة، وترد جماعات الضغط على الهواتف، ويستوطن الفساد.

إن الموقف الاناني الغير مكترث الذي تبديه النخبة السياسية في كثير من دول التخوم الأوروبية، بل ودول مركزية داخل الاتحاد الأوروبي، لا يمكن وصفه إلا بعبارات قاتمة. ومن اللافت أن كروتش رأى أن الأزمة المالية صححت تشخيصه التشاؤمي، وكيفية وصفه لوضوح الموقف: "إنها لحظة شديدة الخطورة، لكنها أيضاً لحظة جديرة بالاهتمام، لأن هيمنة النموذج النيولبرالي أصبحت موضع شك وبشكل جذري. وهي أيضاً لحظة انفصامية، حيث ستكون نشأة سياسة أكثر حيوية من جديد لحظة سعيدة مليئة بالأمل." وقد وصف "أنتونيو غرامسكي" – الشيوعي الإيطالي – الأوضاع قبل الثورية بقوله إن العالم القديم لم ينهر تماماً بعد، والعالم الجديد يُرسم الآن. ويفتح الوضع فرصة لإعادة بناء المجتمع بشكل مستدام، لكن تلك الفرصة لن تظل مفتوحة إلا إذا تعاون عقلاء الفاعلين في النظام السياسي الإداري مع المجتمع المدني، وخاصة مع ذوي الوعي والرؤية المسبقة في النخب الاقتصادية والأكاديمية، ليكوّنوا جميعاً جبهة قوة تواجه ممثلي سياسة "يبقى الحال على ما هو عليه" الذين لا يهمهم سوى إغلاق تلك الفرصة بأسرع وقت.

تميزت فترات "التحول الكبير" في التاريخ دائماً بالتكنولوجيا الجديدة والقطاعات الاقتصادية المعيارية، بل وكذلك بالطبقات الاجتماعية الصاعدة التي كانت بمثابة محرك

لعملية تحول المؤسسات وطرق التفكير. وكان للمجموعات الاستراتيجية تأثير في كافة أرجاء المجتمع امتد عبر الحدود الوطنية، وأعطي "هيمنة ثقافية" في البداية لبواعث ومحفزات الإبداع. يعتبر "وكلاء التحول" هؤلاء قدوة تنشر الإبداع من خلال زعزعة صور العالم، ومواجهة التحديات التي تضعها قوالب التصرف والمواقف النمطية.

لا تتطلب الأزمة الشاملة تحديث التكنولوجيا السياسية فحسب، بل من قبلها المؤسسات الديمقراطية بالمجتمع المدني. والاندماج يعني المشاركة، ليس الإمداد، وينبغي تعزيز ذلك "بالمزيد من الديمقراطية"، أي بصور جديدة من صور المشاركة المباشرة. ومن المهم توضيح أن المشاركة السياسية يمكن أن تكون شديدة الفاعلية، تفادياً لإحساس الجماعات الكبرى هيكلياً بالإقصاء أو بكونها "متعلقة" بالطبقات المتوسطة. ولا يعني سلوك الانسحاب من الانتخابات في كثير من الأحوال وجود مشكلة معرفية يمكن مواجهتها بالإعداد السياسي، وإنما هو خيبة الأمل المنطقية لدى المواطنين الذين هم على قدر عال من التأهيل السياسي ويريدون "فعل شيء". ويتلخص الخلل في أغلب الأحيان في "معرفة الكيفية"، أي الافتقار إلى الكفاءات وآليات تطبيق الديمقراطية التي يمكن من خلالها تفعيل الأفكار والمصالح. لقد أصبحت "السياسة" مساحة اجتماعية تتسم بعدم الشفافية.

الاستبدادية الديمقراطية

ألا تزال الديمقراطية الحرة تمتلك تلك القوة؟ ربما تستحق الثقة، فقد استطاعت على الأقل أن تترسّخ بأشكال وظلال شديدة التباين وعلى مراحل عديدة في الفترة من 1945 إلى 1990 كنموذج عالمي للحكم السياسي. لكن هذا النموذج يمكن أن يكون قابل للإحلال طبعاً. تجري مجلة "الإيكونوميست" كل عامين قياساً لتطور الديمقراطية على مستوى العالم. ويشمل مؤشر الديمقراطية طرق الانتخاب والتعددية وتصرفات الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة السياسية وحقوق الحرية. وليس من الغريب أن تحتل الدول الإسكندنافية المراتب الأولى في مقياس الديمقراطية، وأن تأتي دول مثل المجر وفنزويلا وكامبودجا في المراكز المتوسطة، وأن تتذيل القائمة مينمار وتشاد أو كوريا الشمالية.

ويستنتج مؤلفو الدراسة الحالية أن عملية تمدد الديمقراطية قد توقفت، ويظهر في ذلك تطور يستحق الاهتمام: فبينما فقدت الديمقراطية الأمريكية قوتها الإقناعية في فترة حكم الرئيس بوش، وخاصة في العالم الإسلامي، تعتبر الرأسمالية الاستبدادية الصينية نموذجاً جذاباً خاصة في الدول النامية، رغم أن الأزمة المالية واصلت تلغيم الثقة في الدول الغربية.

ومن المحزن جداً تراجع الديمقراطية في شرق وسط أوروبا، وأحدث الأمثلة على ذلك جيورجيا وكيرجيستان وأوكرانيا التي يخضع نواب الحكومات المنتخبة ديمقراطياً لضغوط شديدة فيها. فما بدأ عام 1989 واعتبر بارقة أمل، ها هو يظهر حالياً انخفاضاً للقيم في 19 من 28 دولة مقارنة بآخر دراسة أجريت عام 2006، وكانت التشيك وحدها الدولة التي شهدت تحسناً خلال العامين السابقين. ويرصد التقرير انخفاض المشاركة السياسية وتكرار إخفاق الحكومات في الغرب، بالإضافة إلى تقييد الحريات الراجع إلى الجهود المبذولة لرفع مستوى الأمن الداخلي فيها.[169]

ولا يدعو ذلك للتفاؤل: فحتى إن كان حجم المجتمعات الديمقراطية بالمعنى الأشمل يكاد يقارب الخمسين بالمائة في العالم فيمكن الحديث أيضاً عن وجود ركود عالمي في الديمقراطية. ويبدو أن اتجاه التطور لا يسير من النجاح الاقتصادي إلى الديمقراطية، وإنما من النجاح الاقتصادي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وهذا جلي بالقدر الكافي لأغلب الأمم الصاعدة.[170] لقد تحركت التكتونية السياسية العالمية مع الصعود الاقتصادي لكل من الصين والهند وروسيا والبرازيل، والتحديات التي تواجهها قوى القيادة الغربية بسبب إيران وفنزويلا وحكومات يسارية أخرى في أمريكا الجنوبية. وتختفي سيطرة دول شمال الأطلسي الغربية بشكل عام أمام دول حزام المحيط الهادي (الدول الساحلية بالمحيط الهادي)، سواء اقتصادياً أو سياسياً. كذلك تغيّر الحديث عن مجموعة دول السبع أو الثماني الكبرى إلى الحديث عن دول مجموعة العشرين الكبرى (G20) وهي زيادة لم يكن متصورة حتى وقت قريب.

كذلك لم يعد عالم دول الثماني كما كان، فلقد تأسست مجموعة العشرين في القمة الاقتصادية التي عقدت في كولونيا عام 1999 كاجتماع غير رسمي لوزراء المالية ومحافظي

البنوك المركزية في أهم الدول الصناعية والدول الناشئة في العالم يناقش قضايا السياسة الاقتصادية والنقدية الدولية، وكان الدافع آنذاك أزمة الأسواق المالية التي اجتاحت أسيا ، وبعد الأحداث الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 أُلحِق موضوع تنسيق إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل مجموعة العشرين (G20 بجانب مجموعة الدول السبع (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية) الاتحاد الأوروبي، وروسيا التي هي عضو مجموعة الثماني (G8)، بالإضافة إلى مجموعة من الدول الناشئة المتنوعة حسب القوة الاقتصادية ونوع النظام (الأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والمكسيك والسعودية وجنوب أفريقيا وتركيا). وتمثل مجموعة دول العشرين حوالي تسعين بالمائة من حجم الناتج العالمي، وثمانين بالمائة من التجارة العالمية، وثلثي سكان العالم.

وتسود منافسة قوية في ذلك الكيان الغير رسمي الذي زاد نفوذه منذ عام 2008 وحلّ محل مجموعة الثمانية أو قلل من وزنها. وليست تلك المنافسة على إصلاح النظام المالي العالمي فحسب، بل على سياسات التحديث الخاصة بالدول الأعضاء التي لا تنتهج بأي حال من الأحوال النموذج الغربي – ومثال ذلك الرأسمالية الاستبدادية في روسيا أو رأسمالية المكتب السياسي في الصين.

أحدثت النجاحات الأولى "لموجة الدمقرطة الرابعة" أملاً في أن يصبح العالم بعد فترة معينة غرباً كبيراً. لكن الرأسمالية يمكن أن تسير دون ديمقراطية، بل وبشكل أسرع، دون العمليات الطويلة والمعقدة لتكوين الرأي والحكم، وفوضى وتداخلية مشروعات القوانين، وجلسات الاستماع، والاستنتاجات والتصويتات، ودون حرية الصحافة أو الشكاوى الدستورية، ودون جميع الإجراءات التي تلتهم وقت دولة القانون. التحديث ممكن مباشرة ودون تفكير كبير. فبينما يصبح إنشاء مزرعة رياح في الغرب عملاً مضنياً يحتاج سنوات طوال تستطيع لجنة مركزية إنشاء محطات الوقود الحفري كل أسبوع في حضن الطبيعة. فهل تصبح ملوثات الهواء في طيات الماضي، والغد للمنشآت المتطورة التي لا تضر البيئة، وبعد غد للطاقات المتجددة على نطاق واسع؟

من الواضح أن التخلي عن الديمقراطية لا يقف عائقاً أمام التطور الاقتصادي، وإنما يعد محركاً للتحديث. ومن يرى كيف أن القيادة الصينية تعمل على الحفاظ على ثبات الثقة في النظام من خلال هدم العثرات وتوزيع المكافآت فلا يمكن أن يظل متيقناً من خسارة هذا النظام لمجرد كونه غير ديمقراطي. ويبدو أن هذا "النموذج الناجح" بعث في الغرب على أحلام تخطيطية تكنوقراطية. توماس فريدمان، الكاتب بمجلة نيويورك تايمز، عبر ذات مرة عن تلك الرغبة ولو على سبيل التجربة، حيث كتب إن أمريكا تتمنى أن تصبح الصين ولو ليوم واحد حتى تفرض باسم الحكومة كل ما يهدف لإعادة بناء المجتمع بناء مستداماً، ثم تعود في اليوم التالي إلى الديمقراطية.

والخلاصة أن خمس المجتمعات الحالية فقط هي ما تحذو النهج التنموي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، التي لا تعتبر هي الأخرى محصنة ضد الانتكاس. أما كون الأربعة أخماس الأخرى لا تسلك الطريق الذي يراه الغرب صحيحاً فلا يضع المجتمعات الديمقراطية تحت ضغط من الناحية العددية فحسب، بل إن النماذج البديلة قد تبدو أكثر جاذبية للمجتمعات الصاعدة الأخرى. وعلى أية حال، فلا تعتبر الدولة الديمقراطية الحرة نهاية حاسمة لتاريخ المنظومة السياسية كما تنبأ "فرانسيس فوكوياما" عام 1992، بل حالة حشد حديثة جداً تاريخياً باستطاعتها أن تكوّن دائماً بدائل أخرى جديدة. العالم مليء بالديمقراطيات المعتلّة، والعولمة تتم عبر الأقلمة، لهذا فإنها – كما يقول عالم اجتماع صيني – "لا تؤدي بالضرورة إلى توحيد العالم، بل ربما إلى تجزأته، لأن تضارب العولمة لا يمنع إمكانيات التجزئة فقط، بل يمكن أن ينشأها ويدعمها كذلك." لقد أظهر "يونغنيان شينغ" أن الحكومة الصينية لا تقتدي في إدارة البلاد بالنموذج الغربي، وإنما تكيف برامجها بشكل براغماتي حسب متطلبات واحتياجات الدولة، وتستعين بالنماذج الأجنبية الناجحة حسب إمكانية الاستخدام مع إضافة الصبغة المؤسسية التي ترفع من شرعية الدولة الصينية.

يُعرف عن الأنظمة الاستبدادية الافتقار التام للقدرة على اكتساب الشرعية. ويعتبر الاستبداد "حالة" تخرج من رحمها الأنظمة الديمقراطية ثم تعود إليها في حالة إخفاقها – قبل أن تجد طريقها نحو الديمقراطية مرة أخرى. ويصور "فولفغانغ ميركل" الأنظمة

الاستبدادية بأنها "معادية للمشاركة، ومنغلقة، وغير مرنة، وخاملة من ناحية التكيف والإبداع".[177] وبما أن المشاركة والتعددية مقيدة في الأنظمة الاستبدادية كما يوضح التعريف فلا بد أن يكون رد فعلها على التحديات المجتمعية والاقتصادية والسياسية متثاقلاً، وأن تكون دائماً مهددة بالانهيار. لكن ما هي الظروف التي ينهار فيها النظام الاستبدادي؟ وما الظروف التي قد تتفوق فيها نجاحاته على الدول الديمقراطية؟

تعتبر جمهورية الصين الشعبية نفسها بديلاً جذّاباً عن عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكان النظام الشمولي قد تحول بعد وفاة ماو عام 1976 إلى حكم فردي استبدادي ربط التحرير الاقتصادي بقيود صارمة على حريات المواطنين. وبعث الاحتجاجات الطلابية التي اندلعت أواخر عقد الثمانينيات وكذلك تطبيق نظام الانتخابات القروية آمالاً في اقتراب الديمقراطية قبل أن تنهار في مذبحة ميدان السلام السماوي. وصار يُنظر إلى تزايد أعداد المظاهرات الشعبية وتصاعد العنف في بداية التسعينيات باعتباره إشارة أولى لقرب انهيار نظام الحزب الواحد ، لكن النظام استطاع إخماد الاحتجاجات الاجتماعية مرة أخرى.

ويلاحظ اليوم أن نجاح نظام الحكم الفردي في الصين يرجع في الأساس إلى شرعنة الحزب الشيوعي نفسه استناداً إلى "إنجازاته" – وفي المقام الأول من خلال النمو الاقتصادي والتحسن الملموس في الظروف المعيشية الذي لمسه قطاع كبير من الشعب. لقد استجاب النظام إلى التحديات الداخلية والخارجية بمرونة مذهلة بتطبيقه سياسات إصلاحية استطاعت تفادي عملية التحرير السياسي، نظراً لسرعة ونجاعة هذه السياسات في أغلب الأحوال. وتُطبق هذه السياسة الإصلاحية المرنة على عدة مستويات: من خلال صياغة أهداف إنمائية مرنة ، وإجراء دعايا قومية، واستخدام دبلوماسية دولة عظمى واثقة من نفسها. وتم الاعتراف بمكانة الصين المتساوية في العلاقات الاقتصادية الدولية بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 1991. وهناك مساحات خلاف تقف حائلاً أمام التعاون مع الديمقراطيات الصناعية، مثل سياسة الصين الثنائية والمتعددة الخاصة بالتحالفات والموارد. ويرى المراقبون المحافظون في الولايات المتحدة الأمريكية في

تحالفات المصالح تلك مع الدول الاستبدادية محاولة ناجحة لوضع نموذج عكسي استبدادي متكافئ مقابل الديمقراطية الحرة.

ويلاحظ وجود عدة مراحل تكيف في العلاقات بين الدولة والمجتمع: فبينما تتسع إمكانيات المشاركة في الأجهزة النيابية (المجالس الشعبية والمؤتمرات التشاورية) اتساعاً بطيئاً ومتثاقلاً جداً على كافة المستويات تعتبر شبكة الإنترنت الحرة جزئياً، ونظام الشكاوى، وكذلك التقييم الداخلي لخطابات القراء وإحالتها إلى الصحف قنوات تكوّن لدى القيادة الصينية صورة عن المشاكل والأجواء في قطاعات المجتمع المختلفة.كما أن هناك حالياً ثلاثمائة ألف منظمة اجتماعية و"غير ربحية" مسجلة، بينما يقدر عدد الاتحادات الاجتماعية الغير مسجلة بأكثر من ثلاثة ملايين. وتعمل غالبية تلك المنظمات في القطاعات الاجتماعية والبيئية البعيدة إلى حد ما عن السياسة، وتتعاون على نطاق واسع مع الحزب، وهو ما يتيح للدولة الانسحاب من حل المشاكل الاجتماعية.

كما يمكن رصد عدة تغيرات مهمة في النظام السياسي، مثلاً انضمام العناصر الشابة والمتخصصة إلى القيادة السياسية. وتحسّن العلاقة بين المركز والأطراف من خلال لامركزية محدودة تدعم الإبداع، لكنها تُبقي على رقابة الحكومة المركزية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. إن الطاقة الإبداعية بالاقتصاد الصيني مستمرة، وتقوى بالتطوير المكثف العالي والتبادل التكنولوجي.

خلاصة القول إن الصين أبعد ما يكون عن الصورة الكاريكاتيرية للدولة الاستبدادية أو الشمولية، لكنها أيضاً تخيب آمال بدخول الديمقراطية طالما كانت تلك الآمال مرتبطة بالنهضة الاقتصادية. تسلك الصين بكل وضوح منحىً آخر خلافاً للدول الغربية، ويظل السؤال عن معنى ذلك بالنسبة لنجاح الديمقراطية في المستقبل. وسوف يمثل كل من تغير المناخ والأضرار البيئية الخطيرة للصين مشكلة متفاقمة في المستقبل. ولن يستطيع أحد أن يدعي أن القيادة الصينية تغفل سياسة البيئة إذا أدرك أن حجم الإنفاق "البيئي" في برنامج الإنعاش الاقتصادي الصيني يعادل 34 بالمائة، أي بزيادة كبيرة عن برنامج الاتحاد الأوروبي، كما لن يتولد هذا الانطباع لدى من يعرف أن مدينة دونغتان

يجري تصميمها وبناؤها بحيث تكون نسبة الانبعاثات فيها صفر. إن أوروبا ليس بها مشروع مماثل حتى اليوم.

هل تستطيع الديمقراطيات مواجهة تغير المناخ، وكيف؟

إلى أي حد تعتبر الديمقراطية صديقة للبيئة؟ وإلى أي حد يعتبر تغير المناخ صديقاً للديمقراطية؟ لطالما بدت إجابة هذا السؤال بديهية: تستطيع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية بالتأكيد حل مشكلات البيئة بشكل أفضل من الأنظمة الاستبدادية. ستقدر الديمقراطيات الغربية بطبيعة الحال على حماية أنفسها بشكل أفضل من الأنظمة الديكتاتورية في مجابهة الكارثة البيئية والتكيف مع التبعات المناخية الوخيمة. وقد خلُصَت أبحاث سياسة المناخ إلى نتيجة مرضية تظهر "أن الديمقراطيات تقدم ظروفاً أفضل لسياسة المناخ مقارنة بالأنظمة الاستبدادية (...). ولا يحتاج ذلك إلى أي توضيح." وهل تسري مقولة وينستون تشيرشل عام 1947 بأن "الديمقراطية أسوأ صور الحكم باستثناء جميع الصور الأخرى (...)" حتى من منظور سياسة المناخ؟

ويمثل شكل ارتباط الأداء الديمقراطي بالأداء البيئي وكيفية تقييم الإنتاجية المترتبة من كليهما فجوة بحثية حقيقية لا تكتسب طابعاً أكاديمياً فقط، لأن الأمر يتعلق هنا بفرص الديمقراطية المعروفة، أو – بالمعنى الإيجابي – بكيفية استخلاص قيمة مضافة من التعامل مع التغير المناخي من أجل دمقرطة الديمقراطية. وأظهرت دراسة حديثة أن الرضى بالديمقراطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأربع والعشرين يزداد زيادة ملحوظة مع ارتفاع جودة البيئة. هذا يعني أن انتهاك سياسة مستدامة تراعي البيئة وتحافظ على المناخ تؤدي إلى اختيار الحكومة مرة أخرى. من ناحية أخرى، يتعارض التتابع القصير المدى في النظام الديمقراطي على طول الخط مع إيجاد حل مستدام وطويل المدى للمشكلة، مما يؤدي إلى تسويف فتّاك لسياسات المناخ في أوقات الأزمات الاقتصادية على غرار ما يشهده العالم الآن.

وتظهر دراسة أخرى اختلاف الدول الديمقراطية عن بعضها البعض. ويطرح تفوق دول الرفاهية في شمال أوروبا في التكيف مع تغير المناخ أسئلة مهمة عن وجود تطابق بين

الخدمات الحكومية المختلفة في الديمقراطيات مع امتيازات المواطنين في تلك الدول، أو ربما أيضاً مع هياكل وفرص المشاركة، وعن كون "ثقافة" الاستدامة في قضية المناخ موجودة بديمقراطيات الإجماع تلك أكثر من غيرها، وعن وجود علاقة بين الفاعلية المناخية للدول من جهة ودرجة العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ولا يزال يتوجب على أغلب الأنظمة الديمقراطية اجتياز اختبار العدالة، وتعتمد قدراتها في الأداء على ظروف لم توجدها هي – يعتبر ذلك بالطبع في الدول الدستورية أحد مستويات الرفاهية بجانب ثقافة القانون. إن المواطن في الغرب لا يعرف سوى القليل عن قدرة الديمقراطيات الليبرالية على إدراك أزمات البيئة والتعامل معها، خاصة عندما تكون عميقة وخطيرة مثل أزمة المناخ.

تتعرض الأنظمة الديمقراطية لعدة ضغوط: فبجانب مشكلات الأداء والتشريع الواضحة في دولة الرفاهية، التي ظهرت – على الأخص – بسبب التحول الديمغرافي (شيخوخة السكان)، وإضافة إلى ردود الأفعال على الأعمال الإرهابية بدافع الخوف، هناك أيضاً خسائر الضمان والأمان الاجتماعي، بسبب "الكوارث الطبيعية" بكل أشكالها. وقد تناولت الصفحات السابقة أزمة تضاؤل ثقة المجتمع المدني، التي قد تكون أكبر تلك المشكلات. وهناك ثلاث مشكلات أخرى كبيرة تمثل تهديداً للديمقراطية، لكنها أيضاً تؤثر من خلال الديمقراطية، وهي:

- التباين المتزايد بين الأحقية والواقع
- قصر فترات الدورات البرلمانية
- معضلة العولمة

أولاً: لم تنجح أية صورة من صور الديمقراطية حتى الآن أو أي نظام انتخابي متطور في الجمع بين واجب الديمقراطيات النيابية في تمثيل إرادة الشعب وترجمتها في شكل أداء الحكومة، وواقع تصرفات حكومة الأغلبية. يبدأ ذلك بطريقة التصويت المحصّنة والغير واضحة وعجز الناخبين عن التفكير بعقلانية في بدائل أخرى، ويتسع بضغوط الائتلاف (أو من خلال الأغلبية الضعيفة في حكومات الأنظمة الديمقراطية التي يسود فيها

التنافس)، وينتهي بالأغلبيات الدائمة الضعف التي لا تفي ببرامج حكوماتها أو تتصرف بشكل بما يخالف تلك البرامج كليةً. ويعني ذلك أن الناخبين أو الحكومات قد تبدأ طريقاً نحو أهداف سياسة مناخية ممتازة، لكن تحقيقها يظل دائماً دون المستوى المطلوب.

ثانيا: الديمقراطيات تغفل المستقبل بانتظام. وتحولت المعسكرات السياسية إلى تكتلات تاريخية تواصل كتابة برامجها بشكل رمزي، فلم يبق من الديمقراطية الاجتماعية ما يوصف بكونه ديمقراطي اجتماعي سوى رفع شعارات قضايا مثل "الحد الأدنى للأجور" و"ضرائب الأغنياء" بل وبشكل رمزي كحزب يهتم بشؤون "بسطاء الناس"، في الوقت الذي ساعد فيه الحزب نفسه في البرنامج الكامل للخصخصة الذي أجرى في تسعينيات القرن الماضي وساهم مساهمة فعلية في تطبيقه. إن الفترة الزمنية للأحزاب والنخب السياسية الموجودة مفضّلة على مدة الدورة البرلمانية، ويعطي هذا الأولوية للاستراتيجيات السريعة التي تهدف للفوز بالسلطة والاحتفاظ بها. وتُصاغ السياسات صياغة مضطربة قصيرة النظر وتتنوع، وزادت النيوليبرالية قصر فترة التخطيط. بعبارة أخرى، تعد صياغة أهداف سياسة مناخ على المدى الطويل، وإصلاح وإعادة هيكلة المجتمع الصناعي رهان على حصان خاسر، خاصة عندما يكون لدى جماعات الضغط والحكام فرصة التأثير المتوسط والطويل المدى من أجل مصالح خاصة تكاد لا تتماشى مع المصلحة العامة.

وثالثاً، يتواجد الحكم الديمقراطي عادة على مستوى الدولة الوطنية، لكن التنفيذ المشرعن شرعنة ضعيفة ديمقراطياً على المستوى الفوق والعبر وطني يكمله أو يحلّ محله بشكل متزايد، ولا يتماشي مع هذا التنفيذ أي تواصل أو توافق ديمقراطي. ويزج هذا التناقض العولميّ اللاعبين السياسيين إلى حالة من التشتت بين سياقهم الوطني (خاصة أثناء الانتخابات وفي خطاب العامة) وعمليات الاتفاق العالمية التي ليس لها تكليف ديمقراطي، أو لها في أفضل الأحوال تكليف غير مباشر. ويعني هذا تعذّر إجراءات سياسة المناخ بين إغماءة الوطنية والقيود الفوق وطنية.

الخروج الأخير في كوبينهاغن: صعوبات الحكم العالمي

من المبتذل ألّا يكون معالجة المشكلات العالمية وحلّها ممكناً إلا بتنسيق عالمي، أو ما يطلق عليه مصطلح "الحوكمة العالمية" ويعني الحكم خارج إطار الدولة الوطنية، ومن ثم دون حكومة رسمية، حتى ولو كان بمشاركة الدول الوطنية. وقد انتقلت جميع قطاعات السياسة الدولية إلى هذه المرحلة التي تلعب المنظمات غير الحكومية فيها دوراً مهماً. ومن الشائك أن تعاني السياسة في أغلب الأحيان من نقصان الديمقراطية ولا تكون عادلة في مواطن حل المشكلات. ويضاف إلى ذلك البعد المعياري، فلا يمكن إلزام أحد على تطبيق "الحوكمة الرشيدة" لا على المستوى الوطني أو الدُولي، نظراً لعدم وجود سلطة مؤثرة لفرض العقوبات. وتتنوع المجالات السياسية المتفرعة من "الحوكمة الرشيدة" بداية من الرقابة على الصناعات العسكرية، مروراً بحماية حقوق الإنسان والتعاون التنموي ووضع المعايير الوظيفية والاجتماعية وتحديد نظام المعلومات العالمي، وحتى تنظيم أسواق المال العالمية.

تعد سياسة البيئة حالة تقليدية لموضوع لا يمكن معالجته إلا في إطار عبر وطني. فالانبعاثات بشتى أنواعها لا تتجنب المساحات الحقوقية وأساليب السياسة الوطنية. وشهدت العقود التي تلت صدور تقرير لجنة برونتلاند ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريود دي جانيرو نشأة حوالي عشرين نظاماً بيئياً أحدثوا تحسّناً في بعض القطاعات الفردية (أفضل مثال لذلك اختفاء انبعاثات الكلوروفلوروكربون)، لكنها لم تستطع في أغلب الأحوال أن تمنع تفاقم الوضع البيئي (المثال المحزن هنا التنوع البيولوجي). وتنجح سياسة البيئة العالمية عندما يمكنها الرجوع إلى إجماع معياري أو جماعات استشارية وداعمة وآليات رقابة فاعلة، حيث إن توافر نقل التكنولوجيا والمال أمر جوهري، بينما يعد الضغط العام الذي تمارسه المنظمات الغير حكومية وسيلة مساعدة. كذلك فإن إيجاد مؤسسات بيئية حاضرة وقانون دولي بيئي ملزم يعتبر أمراً لا غنى عنه، بالإضافة إلى ضرورة تكامل الأنظمة الجزئية – مثل التجارة العالمية وحماية المناخ – وتفادي خلافاتها بسبب أولويات أحادية الجانب.

تعتبر اتفاقية كيوتو مثالاً ممتازاً على التعاون عبر الوطني في مجال حماية البيئة، وهي اتفاق إضافي لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) اعتُمِد في ديسمبر عام 1997 ودخل حيز التنفيذ في فبراير 2005، ووضع قيماً ثابتة لانبعاثات الغازات الدفيئة في الدول الصناعية لتكون ملزمة بحكم القانون الدولي، كما ألزم الدول الصناعية بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة السنوية خلال المرحلة الأولى (2008 إلى 2012) بمتوسط 5.2 بالمائة مقارنة بسنة الأساس 1990. وأصبحت الاتفاقية محل انتقاد بسبب عدم حدوث أي انخفاض مؤثر بالغازات الدفيئة على مستوى العالم إلى الآن، ورغم ذلك فالاتفاق يشير على أية حال إلى "نظرة الشعوب والبلدان" النابعة من الأزمة والملبية لنداء العقل: فقد اعترفت 183 دولة من خلال الانضمام إلى الاتفاقية أو المصادقة عليها أو إبداء موافقة رسمية أخرى بمبدأ "المسؤوليات المشتركة والمختلفة" لجميع الدول أطراف الاتفاقية.

ليست تلك حكومة مناخية عالمية، لكن هذا التعاون على المستويات المختلفة يظهر السمات المميزة للحكم العالمي. إن الحوكمة البيئية العالمية آلية للتنسيق تربط عناصر ضبط الأسواق والتدرج الهيكلي والثقة في الشبكات ربطاً عابراً للحدود، ويعتمد على الإجماع في المفاوضات نظراً لعدم وجود حكومة عالمية. وتستند اتفاقية كيوتو على حقائق علمية، وخاصة التقرير الثاني للجنة الدولية للتغيرات المناخية الذي صدر عام 1995 وحدد الغازات الدفيئة الضارة المطلوب تقليل نسبها. ويتحقق ذلك في شكل سلسلة من لقاءات مجموعات العمل، ويبلغ ذروته في انعقاد مؤتمرات القمة الدورية، ومنها المؤتمر الثالث للدول أطراف الاتفاقية (COP-3) بكيوتو عام 1997. ويراعي الاستعانة بالأوامر والنواهي على المستويات المختلفة تباين الوضع التنموي وعلاقات القوى السياسية في عالم المناخ.

وبجانب تجارة الانبعاثات (Emissions Trading) هناك آلية "التطبيق المشترك" (Joint Implementation) التي تتيح الوفاء بالالتزامات من خلال الاستثمار في الدول ذات المدخرات البسيطة. كذلك هناك آلية التنمية النظيفة (Clean development

Mechanism, CDM) التي تسمح باتخاذ إجراءات لخفض ثاني أكسيد الكربون في الدول النامية واحتساب العوادم المدخرة حسب الميزانية الخاصة بها. وطبقاً لآلية تقاسم الأعباء (Burden Sharing) فإن مجموعة من الدول أطراف الاتفاقية تستطيع مجتمعة أن تحقق أهدافها في خفض العوادم، على غرار الاتحاد الأوروبي على الأخص، حيث تعهدت ألمانيا بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 21 بالمائة، وبريطانيا بنسبة 12.5 بالمائة، وأعلنت فرنسا أنها ستثبت الانبعاثات عند مستوى عام 1990، بينما سُمِح لإسبانيا بزيادة عوادمها بمقدار 15 بالمائة.

لم تدعم اتفاقية كيوتو حماية المناخ بالشكل المطلوب والضروري، واستعدت دول كثيرة فعلياً لارتفاع الحرارة بمقدار ثلاث درجات مئوية، وفرّغت مفعول المعاهدة بالعديد من الثغرات على أمل ظهور جيل من "المخَلِّصين" في المستقبل يعملون على تطوير التكنولوجيا الكبيرة. وعلى المستوى العالمي سارت خطوط الخلاف بين الاتحاد الأوروبي كرائد جماعي في حماية المناخ، وبين اليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا كدول أقامت العثرات بإصرارها على وضع قواعد استثنائية (مثل احتساب المنخفضات ومناطق الغابات). وهناك أيضاً فوارق ما يعرف بدول الملحق واحد ودول مجموعة السبعة وسبعين من ناحية التمويل. وبالنظر إلى حقوق الأجيال المقبلة فلن يمكن استثناء الدول النامية من المسؤولية المشتركة.

شكل 4: أهداف كيوتو المتحققة والمرجوّة

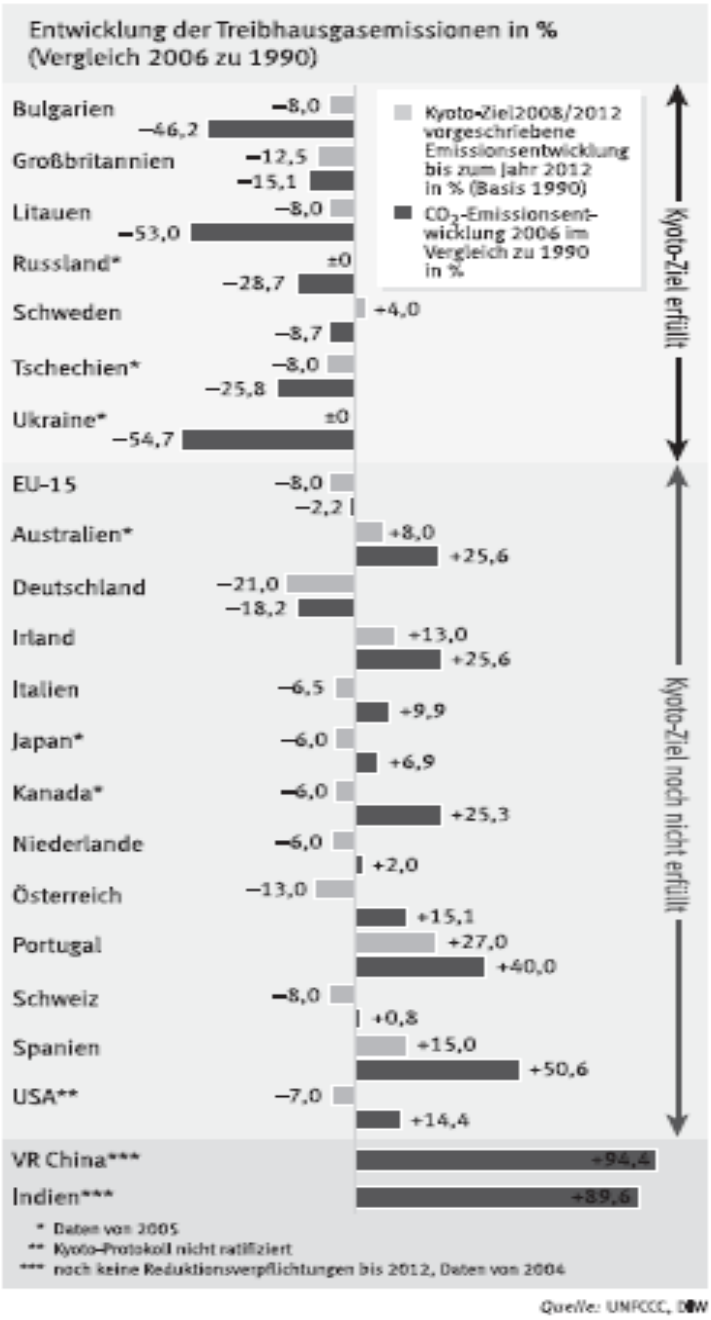

المصدر:

Eva Berie u. a. (Red.): Der Fischer-Weltalmanach 2009, Frankfurt am Main 2008, P. 715

وبعد أن وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية كيوتو رمزياً عن طريق نائب الرئيس الأمريكي آل غور، عادت لترفض كيوتو تماماً في عهد الرئيس بوش، لأنها رأت فيها فقداناً للسيادة الوطنية، كما أنها لن تعود في عهد الرئيس باراك أوباما للانضمام إلى تشكيلة متعددة الأطراف على طراز كيوتو على الرغم من التغير الملموس في سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالبيئة، لكنها عادت إلى تشكيلة التفاوض الدولي كمدافع مستميت بعد ثماني سنوات ضائعة في عهد جورج بوش الابن، حيث يؤيد الرئيس باراك أوباما بشخصه التحول في سياسة المناخ والطاقة، وأعلن عن نهج الحكومة الأمريكية سياسة مناخ طموحة. وبذلك فإن نشاط الولايات المتحدة لم يعد مقتصراً على المستوى الإقليمي أو المحلي فحسب، ولم تعد الحكومة في واشنطن تعيق الولايات الأكثر طموحاً (مثل كاليفورنيا) عن المضي قدماً. ولا يزال على الولايات المتحدة أن تبرهن على طاولة المفاوضات على تطبيقها بالفعل سياسة تحول سديدة. وتظهر تصريحات تود شتيرن – أحد أعضاء فريق التفاوض في قضية المناخ – أن هناك خطة لخفض نسبة الانبعاثات حتى عام 2020 إلى مستوى عام 1990 فقط، ثم بعد ذلك التحرك بخطوات سريعة حتى عام 2050. قد يكون ذلك ناتجاً عن تقييم واقعي للقدرة الذاتية، لكنه يعبر أيضاً عن المقاومة الواضحة بين كلا الحزبين في الكونغرس التي تدل مرة أخرى على سياسة إرجائية. وإذا ظلت الولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر مطلق للغازات الدفيئة عامين آخرين دون خفض حقيقي فلن تستطيع واشنطن أن تطالب بأكثر من دور قيادي مجازي.

أصبحت جمهورية الصين الشعبية أكبر مطلق للانبعاثات في العالم بعد مرحلة من النمو الاقتصادي المفرط، الأمر الذي جعل مشكلات الصين البيئية تتفاقم وأدى إلى عديد من الاحتجاجات على المستوى المحلي (مثلما يتضح من مجرى النهر الأصفر). وتناقَش هذه المشكلات في الحزب الشيوعي والإدارة والمنشآت العالمية منذ بضع سنوات بشكل مكثف وتفصيلي، وأُصدرت أوراق سياسات تهدف إلى خفض الانبعاثات وتوفير الطاقة (خاصة في إطار دورة الألعاب الأولمبية عام 2008)، وطُبقت بشكل جزئي ونُقلت إلى المحافظات، لكن تأثيرها ظل دون المستوى المطلوب. تستفيد الصين استفادة كبيرة من

برنامج آلية التنمية النظيفة وتستقي من ميزانيتها ما يقرب من الثلاثة أرباع. فقد بدأت الصين بين عامي 2008-2009 برنامجاً اقتصادياً بيئياً كبيراً يهدف إلى رفع حجم الطاقة المتجددة إلى 15 بالمائة أو ما يزيد وإعطاء دفعة إنمائية للمنتجين المحليين.

تُجرى هذه التنمية الموجهة من قِبَل الحكومة على خلفية الاضطرابات الاجتماعية التي تحولت لاحقاً إلى آلاف من الأعمال الاحتجاجية، والتي كان من الممكن أن تقوي مئات الآلاف من العمال الرحالين الذين أنهيت خدمتهم. وارتفعت الأصوات المنادية بالديمقراطية مرة أخرى عام 2008، وصاغ "الميثاق الثامن" 303 من مثقفي الصين، ووقع عليه عدة آلاف من المواطنين الصينيين، ثم نقله عدد هائل من المدونين. وظهر داخل الحزب جناحاً يسارياً "لمرحلة ما بعد ماو" أراد زيادة الجانب الاجتماعي في مسار التحديث الاقتصادي الجاري آنذاك. وقد قوّى هذا الموقف اليساري النزعة القومية، التي تختلف عن النموذج الغربي الذي يشتد تأثيره في الحيز الاستهلاكي ويُميّز أسلوب حياة الشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة في المدن. وعزز الاحتياج إلى الطاقة والمواد الخام استعداد الصين للتعاون في مجابهة الأزمة الاقتصادية والبيئية، في الوقت الذي يشعر فيه البلد بتكافؤه في الوزن مع أمريكا ويؤمن بتعلق أوروبا واليابان بالفعل عليه.

وإجمالاً، فإن الضغوط على المتفاوضين من أجل التعاون والتنسيق تتزايد، فالعمل على استقرار المناخ منفعة عالمية عامة، والاستفادة من تلك المنافع ليس حصرياً ولا تنافسياً، بمعنى أنها ستستخدم في كل مكان بنفس الطريقة إذا وُزعت توزيعاً ناجحاً. أنشأ "سكوت باريت" تصنيفاً مكوناً من أربع مراحل يصف أشكال ووسائل العمل المشترك، وهي: كون الجميع في مركب واحد تحت قيادة دولة أو منظمة دولية (مثل حالة التهديد باصطدام أحد النيازك بالأرض)، أو تعلق الأمر بالعضو الأضعف في السلسلة (مثل مكافحة وباء ما)، أو الحاجة إلى جهود متعددة الأطراف (مثل حالة تغير المناخ)، أو فرض قيود تشمل جميع الأطراف (حظر الأسلحة النووية). فماذا إذاً يمنع الدول من بذل جهود لتفادي كارثة عالمية مثل التغير المناخي؟

ويقدم سكوت باريت أربعة أسباب تبدو منطقية من الوهلة الأولى، تتمثل في: كون

المناخ لن يؤدي إلى إبادة الجنس البشري بأكمله، وتفاوت حجم الضرر الذي سيلحق بالدول المختلفة (بل يؤمن البعض أنها قد تستفيد من الأزمة)، والارتفاع البالغ لنفقات حماية المناخ واستحواذه على مصادر المنافع الأخرى (مثل الوقاية من الكوارث)، وأخيراً تصرف كثير من الأطراف بشكل طفيلي عندما يتحتم على الجميع المشاركة. إن مشكلة "المنتفعين" المعروفة في الحياة اليومية لا تزال إلى الآن دون حل. ولقد نشأت تلك المشكلة بعد أن اعتُبِرت البيئة (يقصد بها هنا الغلاف الجوي والمحيطات) "مشاعاً" استنزفه الجميع، خاصة الدول الصناعية، دون الاهتمام باستدامة المنفعة العامة. وحتى إن كانت هناك دولة افتراضية تولي اهتماماً كبيراً لخفض ثاني أكسيد الكربون وتحرص على توفير المصلحة العامة، فلن تستطيع أن تستثني أحداً من الاستخدام، وسيستفيد المخالفون من تقليل الانبعاثات دون أن يكونوا قد أنفقوا أي شيء.

لذلك لا (أو لم يعد) يُفضل باريت وآخرون خفض الغازات الدفيئة، ويولون اهتماماً للوقاية من الكوارث، وبرامج التكيف والتكنولوجيا الكبيرة. لكن ذلك سيُعَد استسلاماً شديداً، فعندما ينقلب المناخ لن يكون هناك منتفعين بحيث لن تتبقى للطفيليين أية استراتيجية منطقية. وقد يساعد الاستثمار في مشروعات حماية المناخ أيضاً في تطوير مجالات أخرى في المجتمع. كما يمكن التنبيه إلى أن التغير المناخي يهدد النظام بأكمله تهديداً قوياً وأن تأثيره لا يقل عن تأثير النيزك الذي كان سيتحرك له العالم بأسره. إن الدافع الأساسي لبذل جهود جديدة لتفادي ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجتين هو الحاجة الماسة لتقليل الانبعاثات، وهو ما أبرزته أحدث نتائج أبحاث المناخ مجدداً.

عبر الحاجز

أعلن الاتحاد الأوروبي "حد الدرجتين المؤيتين" عام 2005 خطاً إرشادياً لسياسته المناخية، ويتبنى هذا الخط في الوقت الراهن ما يزيد على مائة دولة في سياساتها المناخية. ويعتبر مستوى درجة الحرارة قبل عصر الصناعة أساساً لهدف الدرجتين المؤيتين، فقد زادت درجة الحرارة بالفعل بمقدار 0,8 درجة. ومن المهم أ ن تنجح مفاوضات المناخ المنعقدة في كوبنهاغن في ديسمبر 2009 في إحداث تحول لتحقيق هدف الدرجتين، وهو ما

وصفه باحثو البيئة بـ"الحاجز" الذي يحول دون تفاقم أزمة التغير المناخي تفاقماً كارثياً. وقد أجمع الباحثون في مؤتمر تحضيري في العاصمة الدنماركية في مارس عام 2009 على ضرورة الوصول لاستقرار عند 450 جزيء لثاني اكسيد الكربون لكل مليون من الجزيئات الأخرى في الغلاف الجوي. هذا هو الحد الأقصى لسياسة المناخ. ويقدر جيمس هانسين مستوى التركيز الحالي عند 385 جزء بالمليون ويجب خفضه بأسرع ما يمكن إلى مستوى 350 جزء بالمليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO2eq) مع أخذ الغازات الأخرى بعين الاعتبار. ويطالب تحالف الدول الجزيرية الصغرى (AOSIS) المكون من 43 دولة جزرية بزيادة الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية كحد أقصى، حيث أصبح الماء يغمرها بمعنى الكلمة.

وتعبر الدرجتان المائويتان عن الحد الأقصى، هذا يعني أن كوبنهاغن لم يعد بها الأعمال البئية المعتادة، وإنما تركز على وضع استراتيجيات ملزمة لتحديد حجم وزمن ومراحل خفض الانبعاثات العالمية وكذلك الأطراف المشاركة في تلك العملية من أجل تحقيق الهدف.

وسيؤدي عدم الإسراع في البدء في خفض الانبعاثات إلى صعوبة وجسامة أي تغيير سيتوجب التوافق بشأنه مستقبلاً، ولهذا – وفي أفضل الأحوال – ستنعقد القمة عام 2010 وسيتم بعدها الخفض خطياً إلى أن يصل مستوى الانبعاثات في العالم عام 2050 إلى نصف مستوى عام 1990.

أما إذا تأخير التحول عشر سنوات أخرى، ولم يتم الوصول لنقطة الانقلاب إلا في عام 2020 فسيعني ذلك ضرورة ارتفاع مستوى الخفض السنوي إلى ثلاثة أضعاف للبقاء عند نفس مستوى الانبعاثات. وسيكون ذلك بمثابة "اتفاقية كيوتو سنوية" لجميع الدول وفي النهاية انبعاثات سلبية.

إن اتفاقية كيوتو ليست مجهزة لمواجهة كل تلك التحديات، ورأى أغلب المفاوضين البدأ في الخروج أثناء التحضير لمؤتمر كوبنهاغن عام 2009 أمراً معقداً. إن المفاوضات السياسية رقم 14 و15 في كل من بالي وبوزنان وجلسات تفاوض مجموعات العمل التي

انعقدت عدة مرات في بون عام 2009 تثير الشك في احتمال نجاح البدء في نظام مناخي سليم لخفض الدرجتين. فلم ينجح المفاوضون حتى الآن لا في التوافق حول رؤية مشتركة، ولا في إيجاد طريق لخفض انبعاثات دول الشمال الصناعية الكبرى، بل لم يمكن حتى تحديد أسس البيانات بدقة. بمعنى آخر، ليس هناك اتفاق لا على الهدف ولا على الطريق. وقد استُحدِثت كلمة أخرى للتعبير عن ذلك: (to mrv) أي "تحديد أهداف الخفض التي يمكن قياسها وتسجيلها وإثباتها". وقد تبدو هذه الطرق تقليدية وناجعة في الدبلوماسية الدولية، لكنها بكل تأكيد لا تعزز شرعية الحكم العالمي وسمعته.

وبينما لا يزال الاتحاد الأوروبي والنرويج وشيلي وقليل من الدول النامية رافعين شعار خفض الدرجتين، لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول ناشئة مثل الصين والهند اتخاذ قرار في هذا الأمر. وفي المقابل يدافع "تحالف الدول الجزيرية الصغرى" (AOSIS) عن أهداف أكثر طموحاً، كما تعهدت دول أعضاء في مجموعة التكامل البيئي (مثل سويسرا وكوريا الجنوبية والمكسيك) من جانبها بخفض الانبعاثات خفضاً ملموساً حتى عام 2020. ويظل حجم وكيفية نقل التكنولوجيا والأموال من الشمال إلى الجنوب موضوعاً شائكاً، وهو ما تقدره مجموعة الدول السبع وسبعين بما يصل إلى واحد بالمائة من إجمالي الناتج القومي من موارد الدولة (إضافة إلى التعاون التنموي) في الوقت الذي تريد أن تستخدم فيه الدول الصناعية المعنية الأموال الخاصة من سوق الفحم.

تُخلّف مفاوضات المناخ والمؤتمرات الدولية اللاحصرية صورة مهلكة عن انغلاق دبلوماسية القمة. وإجمالاً، فيبدو أن دوامة المفاوضات دارت ضمنياً حول عالم الثلاث درجات. لكن إعادة الحساب تظهر بشكل واضح ومبهر أن استمرار سياسة المماطلة غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية أيضاً، فلو كانت عملية خفض الانبعاثات قد بدأت عام 1992 بالاتفاقية الإطارية للمناخ في ريو دي جانيرو لكان من الممكن حل المشكلة بأقل من واحد بالمائة بكثير سنوياً. ويلخص "شتيفان رامستورف" حساسية الموقف بقوله "إن استمرار التردد سيؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ، ولن يستطيع أي سياسي على الأقل بعد تلك الكتب أن يدعي أنه لم يكن يعلم."

لماذا لا يتحد العالم على صد ذلك الخطر المحدق بالجميع؟ يحرز التعاون العالمي نجاحاً سهلاً جداً في ثلاث حالات: إذا شقت إحدى الدول الطريق نحو حل ما وأرغمت الدول الأخرى باستخدام القوة الناعمة أو القوة الخشنة على إتباعها (الهيمنة)، أو إذا تفاوض طرفان متساويان في الحقوق ومتعلقان ببعضهما تعلقّاً تبادلياً من أجل إيجاد حل مشترك لمشكلة ما (تعددية الأطراف)، أو إذا اتخذت العناصر الدولية حلولاً وطنية مفردة وكوّنت شبكات إقليمية تطور أساليبها بالاقناع والتآذر لتتحول إلى حل شامل (التقارب). وتقلّص الصورة الأولى والأخيرة من صعوبة التفاوض، لكنهما يتركان مساحات للهاربين والطفيليين. أما الصورة الثانية فتضمن الحد الأقصى من الالتزام للجميع، لكنها تكلفة الاتفاقيات فيها باهظة.

ولا تظهر أية من تلك الصور في الأزمة الشاملة الحالية، فالولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر "القوة العظمى الوحيدة المتبقية" فقدت كثيراً من "قوتها الناعمة" التي تؤهلها لتكون قدوة يحتذى بها، كما أن ليس لديها ما يكفي من "القوة الخشنة" التي تمكّنها من إرغام الآخرين على السير في طريقها. وقد اتضح ذلك في مكافحة الإرهاب العالمي، والحروب في كل من أفغانستان والعراق، والنزاع مع كوريا الشمالية وإيران، كما يتضح أيضاً في اللقاء الحصري لدول مجموعة العشرين، حيث عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن إنفاذ برنامجها الكينزي لضخ سيولة هائلة في الأسواق. يبدو أن العالم أضحى متعدد الأقطاب بعد انتهاء الصراع بين القوتين العظمتين ومرور الفترة المؤقتة للحكم الأمريكي الفردي، وأصبحت الأمركة الاقتصادية والسياسية الثقافية تلقى منافسة شرسة.

أما الاتحاد الأوروبي، بديل دولة الرفاهية ورافع شعار تعددية الأطراف منذ نشأته، فراح يتفتت ويتحول إلى مصالح قومية فردية ويظهر بمظهر واهن. وهو كيان بلا حكومة مركزية، وليس له جهاز مالي ذو ثقل عالمي، ولم يعد عنواناً لسياسة المناخ. إن المشروع التاريخي الخاص بالفحم والصلب ولا مؤسسي الجماعة الأوروبية في خمسينيات القرن الماضي لم يتبنَوا سياسة مشتركة "لفترة ما بعد الكربون" لهذا فإن أوروبا لا تحظى ببريق كبير ولم تعد تثير الشغف.

لقد انتقلت أماكن مراكز الجاذبية إلى الشرق والجنوب. ورغم كون الصين غير مؤهلة للعب دور المهيمن، لكن ظهورها على الساحة مع بقية دول مجموعة (BRIC) المتمثلة في البرازيل والهند وروسيا يزداد قوة بسبب شركاتها العالمية التي لا تندرج تحت النموذج الرأسمالي التقليدي الذي كان يربط الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية. تقدم الصين في مجموعة العشرين بديلاً "استبدادياً ديمقراطياً" تحتفظ فيه نخبة الحزب الشيوعي أو عشيرة من الأقلية الحاكمة أو عائلة قوية بزمام السيطرة على المؤسسات الاقتصادية (العالية التركيز غالباً)، والمناضلة دون تردد من أجل المصالح القومية، والضرب بيدٍ من حديد على أية قطعان تثير الاضطرابات. وتكمن التعلقية التي تربط بين دول مجموعة العشرين في كون كل منها شريك لا يمكن تجاهله. ولذلك فإن وضع أساس سياسي لعملية الإصلاح المالي الذي تتبناه مجموعة العشرين وربط هدف خفض الدرجتين المؤيتين بإصلاح الاقتصاد العالمي ذاته للأسف أمر مشكوك في نجاحه.

إن ارتفاع الحرارة بمقدار ثلاث درجات لهو "من كافة النواحي" نهاية العالم بمفهومه المعروف. ولا يعني ارتفاع الحرارة ثلاث أو أربع أو خمس درجات مئوية أن يصبح الجو أبرد أو أدفأ، بل يعني شكلاً آخر للحياة لا يعرفها الإنسان ولا يريد أن يعرفها.

البديل

يمكن القول إن مخاطر الطبيعة تُوجِد وحشاً يقدم المواطنون حريتهم قرباناً له لضمان الأمن والحماية. إذ قد تسفر حالة الطوارئ البيئية عن ديكتاتورية بيئية تعمل على توزيع الموارد الطبيعية توزيعاً استبدادياً. وحتى من سعى لمثل هذا فسيواجه أولاً مشكلة عدم وجود ديكتاتورية بيئية عالمية نظراً للافتقار إلى حكومة عالمية، وسيدرك ثانياً واقعاً تاريخياً يظهر أن أكبر عوامل فشل الديكتاتوريات يكمن في تصلّبها وعجزها عن التعامل مع متطلبات التغيير الحركية.

بهذا يظل "التشجع لممارسة من الديمقراطية" البديل الأوحد الجادّ. وأوضح "برونو س. فيري" أن "فوائد العملية" هي ما يلمسه الناس في الديمقراطية. إن "فوائد النتيجة" تستخلص من صافي المحصلة، أي من القوانين ورفع المعاشات التقاعدية وانخفاضات

معدلات التضخم وكل ما يشعر به المواطن من نتائج سياسية ملموسة. إلى جانب ذلك فهناك فوائد العملية، أي الاهتمام والسعادة بالقدرة على التأثير على النتائج، وهذا التأثير مصدر إنعاش شديد الأهمية بالنسبة للديمقراطية، حيث أنه "يخلق الارتياح الذاتي الذي يستخلصه الناس بأنفسهم من عملية اتخاذ القرار، بغض النظر عن النتيجة." يعيش الإنسان شعوراً مماثلاً إذا كان سعيداً في العمل، ويلقى معاملة كريمة من رؤسائه تراعي علاقة الزمالة، أو لدى لعب مباراة كرة قدم، أو إذا اتقدت فكرة في ذهنه.

إذاً فلِمَ لا ترفع المشاركة السياسية الإحساس الذاتي بالارتياح؟ توضح دراسة أجراها معهد "إنفراتست" للبحث الاجتماعي أن مؤشر الديمقراطية المحلي يرتفع مع التقييم الإيجابي لخدمات إدارة المدينة وبشاشة المواطنين في المدينة. أبرزت هذه الدراسة الارتباط بين مؤشر الديمقراطية وإحساس المواطنين بقدرتهم على التأثير في السياسة المحلية والتطوير. لهذا يجدر التأكد مرة أخرى من الأبعاد المعيارية والباطنية لحكم الشعب، أي أبعاد الحرية المتحققة التي يجب أن تضمنها الدولة الحديثة بغض النظر عن أعمالها المنظمة لتوفير الرفاهية والأمن. تتيح الديمقراطيات للمواطنين قسطاً للحرية وفرصاً أكبر من صور الحكم الأخرى، كما تيسر عملية التخلص من الحكام البغيضين دون سفك للدماء أو قصص طويلة لانتقال السلطة. وتعتمد الديمقراطيات في ذلك على "حكمة الجماهير" وتحد في الوقت نفسه من "وحشية الأغلبية"، أي أن الأقلية الخانعة توافق الأغلبية وتحصل على دعم سخي لتحقيق فرص نجاحها في الانتخابات التالية. وإجمالاً فإن الديمقراطيات تعتبر "سريعة الاستجابة" ويمكن توقع سير العمليات السياسية فيها مقارنة بالأنظمة الأخرى، كما يفرض وجود الرأي العام نوعاً من الرقابة والمحاسبة الدائمة دون أن يتحول كل ذلك إلى شغل شاغل للمواطن الذي يؤْثِر بطبيعة الحال أن يباشر أعماله وحياته اليومية. كما يساعد استقرار المؤسسات الكبير على أن يؤدي كل إنسان أعماله الخاصة في أمان، وهنا تلعب دولة القانون والدستور التي تشكلت قبل الديمقراطيات الحديثة دوراً حاسماً.

ومن المهم تفسير حاجة سياسة المناخ الناجحة مزيد من الديمقراطية، أو بمعنى أدق،

احتياجها ثقافة جديدة للمشاركة. فلماذا تراهن الديمقراطية على تفعيل مشاركة المواطنين في ظل وجود الكثير من المخاطر؟ ربما يكون هذا هو السبب.